منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

تقرير

(التهجير القسري وإعادة انتاج النكبة)

من 7 اكتوبر 2023 الى مطلع حزيران –يونيو 2024

مقدم الى

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

الدورة (111)

القاهرة – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

1–5 حزيران – يونيو 2024

اعداد:

دائرة شؤون اللاجئين– منظمة التحرير الفلسطينية

مقدمة:

في خضم هذه الحرب المستعرة، والتي يمتزج فيها الدمار الهائل بالقتل الجماعي والتهجير وصولا الى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بأوضح الصور، وما يرافقها من إعلام زائف وتشويه للحقائق وازدواجية في المعايير والكيل بمكيالين، وخطاب مغشوش ومضلل يحاول التحايل على حجم الكارثة التي انتجتها الة الموت والقتل الاسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس.

هذه الحرب وما يثار حولها من تحالفات وانقسامات وتوجهات، وما تنتجه من أسئلة كبرى حول مساراتها ومآلاتها، لن يكون من السهل استشراف حقيقي لكل الإجابات حول كل تلك الأسئلة، هناك اهداف إسرائيلية معلنة وأخرى غير معلنة، والتي بنى الإسرائيلي تصوراته حول الحرب ومجرياتها وأهدافها، باعتبارها حرب وجودية، وهي ليست معركة تكتيكية او تحريكية او معركة هامشية، فالإسرائيلي يتبنى مقاربة جديدة أكثر وضوحا في مسألة حسم الصراع، والاجهاز على القضية الفلسطينية من خلال الهجوم المكثف على القدس والحدود واللاجئين، وهذه المقاربة مغطاه بدعم دولي غير مسبوق والذي اعطى الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام ما تود القيام به تحت غطاء (الدفاع عن النفس).

ومع مجريات الحرب اليومية، ومع هول ما يسقط يوميا من شهداء، وابادة جماعية، وجرائم حرب بحق المدنيين في مراكز الايواء والمنازل والمستشفيات والمدارس والكنائس والمساجد، والاستهداف المباشر لكل معالم الحياة في قطاع غزة عبر قطع المياه والكهرباء والوقود والاتصالات والامدادات الغذائية، في محاولة لتركيع الشعب عبر سياسة التجويع كسلاح والقتل والتدمير، وصولا الى بث سيناريوهات التهجير التي أصبحت تناقش بشكل علني داخل مراكز القرار الإسرائيلي، وبدعوات صريحة ومباشر من اجل الاجهاز على القضية الفلسطينية.

استحضار الخطاب الاستعماري التقليدي

بني الخطاب الاستعماري التقليدي على جعل المناطق المستعمَرة منصة تاريخية تجري عليه أفظع أنواع الممارسات اللاأخلاقية من سلب وقتل واقتلاع، وكان الاعتقاد السائد بان البشرية قد تجاوزت الخطاب الاستعماري التقليدي، عبر عملية تفكيك نقدية لكل هذه المقولات التي شكلت بنية هذا الخطاب، لكن في حقيقة الامر فان الحرب الدائرة في قطاع غزة شكلت محطة فارقة في عملية استعادة واستحضار إسرائيل ومعها كل الدول الاستعمارية الغربية للخطاب الاستعماري التقليدي الذي ظن الكثيرون لوهلة انه قد اختفى من قواميس العمل السياسي، تبخرت فجأة كل مقولات حقوق الانسان واتفاقيات جنيف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وكل القواعد والاسس التي أرستها المؤسسة الأممية، لنصدم بجدار مبني على خطاب غربي كولونيالي عنصري ينطلق من المركزية الأوروبية تقليدية، ويقوم على حنين واضح للمرحلة الاستعمارية التي حاولت ترسيخ صورة المستعمر باعتباره الأكثر تمدّناً وعلماً وذكاء، بالتالي تفوّق (الرّجل الأبيض) في مقابل انحطاط (الاخر الواقع تحت الاحتلال، سواء كان اسود او هندي او مسلم او عربي او اسيوي او سكان اصليين) والنظر للآخرين باعتبارهم قذرين ومتوحشين، وهم بالضرورة يحتاجون الى الأبيض المتمدن من اجل نقله من طور التوحش الى طور الحضارة ولو بالقتل والابادة، إضافة لذلك تقديم المستعمر باعتباره صاحب المعرفة في مقابل جهل الاخرين وعدم الاعتراف بثقافاتهم وهواياتهم الخاصة.

إسرائيل اليوم في هجومها على الفلسطينيين استلهمت من هذا الخطاب الكولونيالي واضافته الى موسوعتها الصهيونية الخاصة في التميز العنصري، وفي هذا الاطار تم استحضار **مقولات وثنائيات** الحضارة والتوحش والبربرية، والتمدن والتخلف، وقوى الخير وقوى الشر، والظلام والنور، واجراء **مقارنات واسقاطات** مع المحرقة وداعش و11 سبتمبر، وتجند الاعلام الغربي عن بكرة ابيه من اجل الترويج لكل هذه المقولات على حساب الحقوق الفلسطينية. وفي هذا السياق اعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بكل وضوح انهم يخضون "حرب *الإنسانية ضد البربرية*"، وصولاً على وصف الفلسطينيين علناً بأنهم "حيوانات بشرية" (كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي غالانت في 9 تشرين الأول/أكتوبر)، تماماً كما وصف أدولف هتلر اليهود بالجرذان، هذه التعبيرات وهذه التوصيفات لم تأتي

من فراغ، فهي من اجل تجريد اليهود من الإنسانية في ذلك الوقت، وتجريد الفلسطينيين اليوم من انسانيتهم وادميتهم اليوم.

المخطط الإسرائيلي يهدف الى تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته، ليصبح ذلك مدخلا وحجة لممارسة الإبادة والتطهير العرقي والمجازر الجماعية بحقه بلا هوادة او رحمة، وهذا ما يحدث تماما على أرض الواقع من إبادة جماعية. وقد دعا نتنياهو بنفسه علناً إلى الإبادة الجماعية في 28 تشرين الأول/أكتوبر على شاشة التلفزيون خلال خطابه المسائي، حين أكد على انه سيسعى لتحقيق "نبوءة إشعياء."، والتي تقول نصاً(لا تعف عنهم؛ اقتل رجلاً ومرأةً ورضيعاً، بقراً وغنماً، جملاً وحماراً..) (لا تشفق أعينكم، ولا تعفوا عن الشيخ والشاب والعذراء والطفل والنساء، واقتلوا للهلاك). وبلغ الامر ذروته ضمن هذا الخطاب الفاشي والعنصري حين أقر وزير التراث الإسرائيلي "عميحاي إلياهو" إن "إسقاط قنبلة ذرية على غزة أحد الاحتمالات."

خطاب استعماري يمارس اكبر عملية تضليل وتشوية وحرف للبوصلة، وعندما يقوم الخطاب الإسرائيلي على استحضار للمحرقة، فهو يستحضر ابشع الصور التاريخية للتمييز العنصري، ويحاول اسقاطها على الواقع الحالي وكأنها تتكرر بحق اليهود، وهذا بحد ذاته جزء من عملية التضليل المتعمدة لحقيقة التمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين في كافة نواحي الحياة وعبر نظام أبارتهايد تم مأسسته قواقع معاش ويومي.

الأخطر ان الخطاب الاستعماري الجديد قد اعطى الموافقة والغطاء والتبرير لكل سياسات الاحتلال في القتل وارتكاب المجازر والتدمير والابادة والتطهير العرقي بل والدعم المباشر والتبرير الصريح لتطبيق سياسة التهجير القسري نحو شمال سيناء، لتمكينهم من انجاز مشاريعهم الاستيطانية والتصفوية للقضية الفلسطينية. والترويج التدريجي عبر ان المستوطنين الصهاينة فوق ارض فلسطين هم مدنيين، وبالتالي لا يجوز قتل المدنيين وفقا للقانون الدولي، الاعتماد على هذه الزاوية باعتبارها الركيزة الأساسية لمهاجمة الموقف الفلسطيني، وتجريد الفلسطيني من حقه في الدفاع عن نفسه، ومنح هذه الرخصة الدولية حصرا لإسرائيل، ان مقولة "**حق الدفاع عن النفس**" لا يمكن اختزالها لمجموعة دون سواها ، فهي حق إنساني لكل مستعمَر(من يقع تحت الاستعمار)، وهذا الخطاب تجاوز ذلك بمطالبة الضحايا الفلسطينيين بإدانة انفسهم، وبينما الاحتلال الإسرائيلي الذي يقتل ويدمر ويحاصر ويصادر الأراضي ويمارس الإبادة الجماعية والتطهير العرقي منذ النكبة الفلسطينية قبل 75 عاما يعطونه الحق في الدفاع عن نفسه،

باختصار هذا الخطاب يسعى لتحصين إسرائيل أمام أي نقد أو مساءلة، ويوجه كل نقده نحو الضحية – الفلسطيني.

إعادة انتاج النكبة

الحرب المفتوحة من قبل حكومة الحرب الإسرائيلية، على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يمكن اعتبارها بانها محاولة مستميته من اجل إعادة انتاج نكبة أو نكسة جديدة بحق الشعب الفلسطيني، وهناك إمكانية لإجراء تماثل ومقارنات واضحة ما بين بنية الخطاب والممارسات الصهيونية أبان النكبة وبنية الخطاب والممارسات الصهيونية اليوم، فالإجراءات على الأرض أبان النكبة من قبل العصابات الصهيونية (هاجاناه، إرجون، بيتار، شتيرن، بلماح وبحماية سلطات الانتداب البريطاني)، هي ذاتها وتناظرها سلسلة الإجراءات التي تقوم بها عصابات المستوطنين اليوم(شبيبة التلال، مجموعات تدفيع الثمن بحماية جيش الاحتلال الصهيوني اليوم)، وما بين الموقف الدولي المتحير في الماضي والحاضر.

عملية التماثل والمقارنات تبنى كذلك على عديد المقولات من تدمير، وقتل ومجازر، تهجير، واحلال، وتهويد و دعاية وقلب للحقائق، وظهور اللجوء والمخيمات، الدعم الدولي والحاضنة الدولية ، الضعف العربي والتشرذم، وهو صورة حقيقة لإنتاج نكبة جديدة بكل المقاييس والمعايير القديمة، وبشهادة موثقة من المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تقول "مرة أخرى، وباسم الدفاع عن النفس، تسعى إسرائيل إلى تبرير ما يمكن أن يرقى إلى مستوى التطهير العرقي، وان هناك خطرا داهما قد يكون تكرارا لنكبة 1948، ونكسة 1967، ولكن على نطاق أوسع. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لمنع حدوث ذلك مرة أخرى". هذه وقد وأكدت على أن "إسرائيل تنفذ بالفعل تطهيرًا عرقيًا جماعيًا للفلسطينيين تحت ضباب الحرب".

ان ما يجري اليوم في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يؤكد **المقولة بان النكبة جريمة مستمرة** وان الشعب الفلسطيني لا زال يعاني على مدار 76 عاما من بطش الاحتلال وجرائمه وانتهاكاته بحق

الشعب والأرض والمقدسات والممتلكات وحقوقه في العيش والحركة والعودة واستعادة الممتلكات وحقه في تقرير المصير.

غزة اليوم تعيش ذروة النكبة واصعب صورها عبر انجاز مذبحة كبرى بحقها وتحويلها لمجموعة من المقابر الجماعية وإزالة احياء بأكملها، وتغيير معالم الأرض وتهجير ما يقرب مليون ونصف باتجاه وسط وجنوب القطاع، في محاولة لتمرير عملية تهجير كجزء من سياسة التطهير العرقي، ودفع الناس نحو صحراء سيناء، وتحويلهم للاجئين جدد والضغط الوحشي عبر سلسلة المجازر التي أدت الى إبادة جماعية لمئات العائلات الفلسطينية وشطبهم من السجل المدني، وقصف المساجد والكنائس والمدارس ومراكز الايواء والمستشفيات والطواقم الطبية والصحفيين والمعابر.

ما يحدث في غزة اليوم يعيد الى الاذهان السلسلة الطويلة **للمذابح والمجازر** على يد العصابات الصهيونية والجيش الاسرائيلي في دير ياسين واللد والطنطورة والدوايمة ويافا والرملة وبيت دراس وأبو شوشة وسعسع وصبرا وشاتيلا وقانا، وجنين، وتمثل مجزرة المستشفى الأهلي المعمداني في غزّة، ومجزرة الحي اليافاوي في مخيم جباليا، الصور والفيديوهات المباشرة التي تخرج من غزة يقشعر لها الابدان وعملية هدم البيوت على رؤوس المدنيين من أطفال ونساء ومسنين وذوي إعاقة. تمثل نماذجا صارخة لهذه العقلية والتربية التي تقف خلف مرتكبيها والتي تبنى على الموت والقتل والاجتثاث والتزوير والتضليل ونفي الاخر، وممارسة العقاب الجماعي وما يتضمنه من تجويع الناس وقطع الكهرباء والمياه والوقود والاتصالات.

هذه العقيدة الأمنية الإسرائيلية هي نتاج تاريخ كامل من القتل والفاشية الصهيونية، والتي جعلت من ممارسة الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، جعلها ممارسات معتادة في السلوك الإسرائيلي الرسمي واليومي.

وما يحدث كذلك من إجراءات في الضفة الغربية والقدس وهو استكمال لحلقة انجاز النكبة الجديدة، فقد جرى تحت جنح الظلام وتحت ستار استغلال ظروف الحرب قام جيش الاحتلال ومستوطنيه بممارسة اكبر عملية تهجير جماعي ضد التجمعات البدوية، وكان من ابرز تلك الهجمات ترحيل ثمانية تجمعات في الضفة الغربية بشكل جماعي، وتعليق المستوطنين دمى ملطخة بالدم على ابواب مدرسة عرب الكعابنة في المعرجات لخلق الرعب في صفوف المواطنين، مما ينذر بنية المستوطنين لارتكاب مجازر وحشية ضد التجمعات البدوية.إضافة للهجمات اليومية ضد المخيمات والمدن والقرى

في الضفة الغربية، وتدمير للبنى التحتية والاعتقالات والقتل والاعتداءات على المزارعين ومنعهم من قطف الزيتون او الوصول لمزارعهم وتشديد الحواجز وتكثيفها ومنع حرية التنقل والتنكيل بالمواطنين على الحواجز والطرق الخارجية بين المدن. وتطورت الأمور عبر منشورات قام بتوزيعها المستوطنين تدعو الى ترحيل وتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية وان والتهديد بنكبة جديدة.

هذه **النكبة الجديدة** تسعى بكل ما اوتيت من قوة الى تحقيق رزمة من الاهداف المعلنة وغير المعلنة، فالأمر يتعدى القضاء على حماس والمقاومة الفلسطينية الى الاجهاز على القضية الفلسطينية برمتها عبر التهجير والاجتثاث وشطب قضية اللاجئين، ورسم خرائط سياسية وديمغرافية جديدة، وصولاً الى ما صرح به رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو بتغير وجه الشرق الاوسط.

الاخلاء ومراكز الايواء كتعبير عن للتهجير واللجوء الجديد

سياسة الأرض المحروقة واحزمة النار التي تتبعها دولة الاحتلال الصهيونية، والاجبار تحت قصف المدفعية والدبابات والطيران الحربي، والمجازر وهدم البيوت والاحياء والمدارس والمستشفيات فوق رؤوس الناس، والتهديد المباشر لسكان غزة وشمالها بضرورة النزوح القسري نحو الوسط والجنوب، وفي هذه السياق تلقى أهالي الرمال ومنطقة المقوسي وبيت حانون وشمال وشرق البريج وشرق وجنوب المغازي وعبسان الكبيرة والصغيرة ورفح وحي الشجاعية، تلقوا تهديدات مباشرة بالتدمير والموت والتهجير، في 13 تشرين الأول 2023، أمرت إسرائيل بـ"اخلاء" أكثر من مليون ونص فلسطيني، والادعاء ان هناك ممرات امنة نحو الوسط والجنوب، وفي ذات الوقت قاموا بضرب المواطنين المتوجهين نحو الجنوب، وارتكاب عديد المجازر في هذا السياق، وحسب رؤية وتفسير الصليب الأحمر الدولي للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، فان أي دعوة لإخلاء السكان يجب أن تكون مبررة وضامنة لسلامة ومصلحة الناس وكذلك ان يكون الاخلاء طوعيا وليس جبريا، وبهذا المعنى فانه لا يجوز حسب القانون الدولي اخلاء المدنيين قسريا، وأنه إذا اختار أحدٌ البقاء فيجب ان يكون محمي وان لا يتم تعريضه لخطر القصف او خطر الاعمال العسكرية، ولكن ما حدث في غزة من قبل إسرائيل هو

العكس تماما، حيث تم اجبار الناس تحت القصف والموت والتدمير على مغادرة مساكنهم ومراكز أعمالهم واملاكهم، وفي فيديو موثق لمنسق اعمال الحكومة الصهيونية غسان عليان قال بشكل مباشر موجها كلامه للمواطنين الفلسطينيين(*حماس تحولت لداعش وسكان غزة بدل أن يصدمهم هذا الشيء فانهم يحتفلون، مع هذه الوحوش البشرية سنتعامل كما يجب، إسرائيل فرضت اغلاق كامل على غزة ولن يكون لديكم كهرباء ولا ماء وفقط دمار، تريدون جهنم، ستحصلون على جهنم*).

ونتيجة لهذا السلوك الإسرائيلي والذي يتنافى مع القانون الدولي ويرتقي أعلى من مستوى جرائم الحرب، فقد بدأت اعداد كبيرة من الفلسطينيين بمحاولة البحث عن ملاجئ امنه في المدارس والمساجد والكنائس والمستشفيات ومقرات الاونروا والهلال الأحمر، وبكل الأحوال لا يوجد جهة محلية او وطنية او إقليمية او اممية قادرة على ضبط احصائيات وبيانات هذه الإبادة بكل أبعادها وأشكالها المروعة، فكل التقدير تشير بان الاعداد التي يتم تداولها حول الشهداء والجرحى والمفقودين والحجم التدمير وحجم الاحتياجات ما هي الا تقديرات أولية وان الواقع الحقيقي يضاعف من هذه الأرقام، فالألاف من الضحايا لا زالوا تحت الركام والانقاض ولم يتم انتشالهم، وهناك أكثر من مليون ونصف اصبحوا نازحين داخلياً، وجرى طردهم بقوة السلاح والقصف والتدمير الوحشي لمساكنهم، وعبر خطط للجيش الاسرائيلي لإفراغ شمال قطاع غزة، وحسب تقديرات الاونروا هناك ما يقارب من 1.7 مليون نازح، غالبيتهم العظمى تقييم في المراكز الإيوائية، وهذه المراكز الايوائية هي عبارة عن منشآت تابعة للأونروا كالمدارس والمعاهد ومركز التدريب المهني، وفي المستشفيات والكنائس والمساجد، وفي الساحات العامة والطرقات والأماكن المحاذية لمراكز الاونروا.

نتيجة هذه التطهير والابادة الجماعية، ظهرت في قطاع غزة اعداد كبيرة لمراكز الايواء وصور الخيام البيضاء التي بدأت تتمدد في منشآت الاونروا وتحويل كافة المدارس والمشافي الى مراكز إيواء للنازحين في قطاع غزة يُعيد إلى الأذهان مأساة وصور النكبة الفلسطينية الكبرى عام 1948. وبهذا الاطار يمكن حصر **اشكال الايواء للنازحين الجدد في قطاع غزة على النحو التالي:**

(1) المدارس: وخصوصا التابعة للأونروا والمدارس الحكومية

(2)منشات الاونروا الأخرى: كالمعاهد ومراكز التدريب ومراكز التوزيع، حيث وزعت (الخيام والبطانيات) من قبل الاونروا على العائلات النازحة.

(3)المستشفيات: حيث تحولت ساحات المستشفيات والممرات وغرف الإداريين الى مركز ايوائية للعائلات الفارة من القصف، وهذه المستشفيات كالشفاء والمعمداني وغيرهم تعرضت للتدمير الممنهج والوحشي.

(4)دور العبادة(المساجد والكنائس والاديرة)

(5) مراكز إيواء داخل مقرات الهلال الأحمر الفلسطيني

(6)الايواء المنزلي للأقارب والمعارف.

(7)الإقامة فوق انقاض البيوت المدمرة.

(8)في الساحات العامة والشوارع وبالقرب من مراكز الايواء التابعة للأونروا.

التجويع كأداة حربية

لم يتم استخدام أداة التجويع في الحروب كما تمارسه إسرائيل في قطاع غزة اليوم، من خلال خطة ممنهجة ومدروسة هدفت الى تقويض العمل الإنساني والاغاثي في قطاع غزة، وما رافقه من حملات مكثفة ضد عمل وكالة الاونروا، من أجل إعاقة وصول المساعدات لقطاع غزة، وصولا الى حالة مجاعة غير مسبوقة، وفي ذات السياقة إشاعة حالة من الفوضى العارمة المتعمدة في عمليات توزيع المساعدات، عبر تشتيت الجهود وضرب أي إمكانية لتوحيد قنوات الإغاثة والاستهداف المباشر لاي تجمّع لتوزيع المساعدات، وقصف أي محاولة لتأمين عمليات التوزيع، وخصوصا استهداف عناصر اللجان الأهلية واللجان الشعبية موظفي بلديات وخدمات عامة الذين يحاولون تأمين وحراسة وتوزيع المساعدات.

والتجويع في شمال قطاع غزة يأخذ اشكالا مروعة وغير مسبوقة، دفعت بالناس الى حد أكل الحشائش والاعلاف الحيوانية وشرب المياه الملوثة ومياه الامطار، وارتفعت حدة المجاعة في الشمال نتيجة القرار الإسرائيلي بمنع وصول مساعدات الاونروا للشمال، وتجريف الأراضي الزراعية والقضاء على

الموسم الزراعي ومنع الصيادين من الوصول للبحر، واستهداف المخابز ومستودعات المواد الغذائية والمصانع.

وخلال الحرب في قطاع غزة اطلقت دعوات متعددة ضد التجويع من عديد الفاعلين في الحقل الإنساني والاغاثي والحقوقي، خصوصا تلك التي اطلقتها الاونروا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[1]، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول استخدام التجويع لفرض المزيد من التهجير القسري للمدنيين، واستخدام التجويع جزء من العقاب الجماعي ، وكأداة في المفاوضات الجارية بشان صفقة تبادل الاسرى ووقف اطلاق النار او التهدئة، وكذلك يهدف التجويع الى اجبار أهالي شمال قطاع غزة تحت الجوع والحاجة على القبول بخطة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لخلق "إدارة مدنية" مرتبطة بالاحتلال لمنطقة شمال غزة، .

إرهاب الجغرافيا وهندسة الإبادة الجماعية

مع يوميات الحرب الدموية في قطاع غزة، بدأت تبرز للسطح مفاهيم نظرية جديدة، لكن جرى تطبيقها بأبشع الصور والممارسات اللاأخلاقية من قبل الجيش الإسرائيلي، الذي لم يترك جريمة عرفتها البشرية الا وإعادة ارتكابها في قطاع غزة، وهذه الجرائم جرى تنفيذها وفق منهجية دموية جديدة لم تشهدها الجيوش والمعارك الحربية سابقا، وهي تقع تحت ما يسمى حديثا: "إرهاب الجغرافيا وهندسة الإبادة الجماعية"، فقد استخدمت إسرائيل "إرهاب الجغرافيا"[2] أكثر من مرة كسلاح خلال معاركها الحربية المتواصل على قطاع غزة، عبر توجيه كتل سكانية ضخمة من المواطنين الفلسطينيين في غزة، نحو مناطق غير محددة بشكل دقيق، ثم القيام باستهداف تلك المناطق والممرات المؤدية، وهذا الامر تكرر

[1] مارتن غريفيت وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ: «على المجتمع الدولي أن يطأطئ رأسه خجلا لفشله في وضع حد للمجاعة في غزة.» وأضاف بأن 1.1 مليون، أي نصف سكان قطاع غزة قد «استنفدوا إمداداتهم الغذائية ويعانون من سوء التغذية

[2] مفهوم إرهاب الجغرافيا استخدم من قبل منظمة Forensic Architecture (FA ، وهي وكالة أبحاث مقرها في جامعة لندن. تتمثل مهمتنا في تطوير واستخدام ونشر تقنيات وأساليب ومفاهيم جديدة للتحقيق في عنف الدول، وهي منظمة لديها خبراء في مجالات الهندسة المعمارية ومطوري برمجيات وصانعي أفلام وصحفيين استقصائيين وعلماء ومحامين. وفيما يخص قطاع غزة انتجت تحقيقا استقصائيا حول هندسة الإبادة الجماعية.

الالاف المرات بل توقف، وهذا الاستخدام المبرمج سعى ويسعى الى توسيع عمليات تهجير القسري وجعله الخيار الوحيد امام الشعب الفلسطيني.

وشكلت أوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الإسرائيلي المدخل الأول لكل التطبيقات اللاحقة فيما يخص هندسة الإبادة الجماعية، فقد صدرت أوامر إخلاء للغالبية العظمى من سكان قطاع غزة وعلى مراحل، المرحلة الأولى كانت لسكان شمال قطاع غزة والثانية للمناطق الوسطة وخانيونس والان يجري تطبيقها في رفح، وعبر سيناريوهات متكررة تم دعوة المواطنين الفلسطينيين الى اخلاء منازلهم، ودعوتهم الى التوجه الى مسارات محددة ادعت إسرائيل بانها مسارات آمنة، وفي كل مرة كانت اسؤائيل تقوم بقصف هذه الممرات وارتكاب مجازر مروعة، والاعدامات الميدانية والاحزمة النارية ونقاط التفتيش ، والتي راح ضحيتها الالاف من المدنيين العزل والذين في غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال والمرضى وذوي الإعاقة.

ومن جهة أخرى شكلت أوامر الاخلال أداة حربية وارهابية ومضللة، هدفت الى دفع الناس للتوجه نحو مناطق القصف والهجوم البري وليس العكس، وهي إدارة تتناقض مع القانون الدولي الإنساني، لانها لم تساهم بتوفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين، بل على العكس ساهمت في مزيد من الويلات والقتل والمعاناة، وفي ذات الوقت ساهمت أوامر الاخلاء الى تطبيق إبادة للجغرافيا في غزة عبر مسح احياء ومربعات سكنية بصورة لم تشهدها الحروب سابقا.

وقد رصد المتابعون لهذا الشكل المستحدث من الإبادة الى وجود 3 مراحل:

- المرحلة الأولى والتي بدأت من 13 أكتوبر عبر أوامر الاخلاء لمناطق شمال قطاع غزة، نحو وادي غزة وعبر شارع صلاح الدين، وتعرض النازحين خلالها للقصف والاعتقال والتنكيل.
- المرحلة الثانية منذ مطلع ديسمبر، عبر تقسيم جيش الاحتلال لقطاع غزة لأكثر من 600 منطقة (عبر نظام ترقيم حربي)، وتحديده لمناطق امنة لدفع الناس نحوها، ولكن في كل مرة كان يواجه النازحون بالقصف والقتل(الفاخورة من تلك المناطق التي حددت كمنطقة امنة، والتي تعرضت لأبشع الجرائم وسقط فيها الالاف).
- المرحلة الثالثة: التهجير القسري للمناطق الامنة، وقد رأت مطلع يناير 2024، ولا أدل على هذه المرحلة مما جرى ويجري في رفح.

هذه المراحل الخاصة بإرهاب الجغرافيا وتفاصيل هندسة الإبادة الجماعية، التي يخطط لها الاحتلال الإسرائيلي والموثقة بالأدلة والمعلومات والصور والشهود تكررت في كل اجراء قطاع غزة وشهدت بأبشع صورها في مستشفى المعمداني ومستشفى الشفاء ومدرسة الفاخورة ومركز التدريب المهني في خانيونس والمراكز الايوائية التابعة للأونروا.

مشاريع التهجير القسري والتوطين

منذ خمسينات القرن الماضي ومشاريع وأفكار توطين اللاجئين الفلسطينيين يجري طرحها، وفكرة توطين اللاجئين في سيناء هي فكرة قديمة جديدة، يتم اخراجها من الادراج كلما سمحت او تهيئت الظروف لدى إسرائيل والولايات المتحدة، وتصاعد الحديث بشأنها مع انتخاب الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب، وطرحه لصفقة القرن التي تتضمن أفكار للإجهاز على قضية اللاجئين من خلال اعادة تعريف اللاجئ ومحاصرة الاونروا ومشاريع التوطين.

بعد اشتداد المعارك في قطاع غزة بدأت الاصوات الاسرائيلية والامريكية ترتفع من اجل استغلال هذا الغطاء الحربي والظرف الدولي، لتمرير عملية تهجير قسري لسكان قطاع غزة باتجاه شمال سيناء وصولا الى انجاز ترتيبات دائمة لهم.

المشاريع الإسرائيلية للتهجير

وزارة الاستخبارات الاسرائيلية اصدرت وثيقة تحاول استشراف مستقبل قطاع غزة وفقا للرؤية الإسرائيلية، وهذه الوثيقة تحاول ان تناقش الفرضيات الممكن العمل عليها، وهذه الافتراضات تقوم على فكرة القضاء على المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، واخلاء السكان من القطاع، وحشد دعم دولي، ومحاولات

اجراء تغيرات ايديولوجية في شكل الصراع، ومحاولة الحصول على شرعية دولية لكل هذه المخططات، وبالتالي انجاز تحول استراتيجي في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاجهاز عليها وشطبها.

والوثيقة تتعامل مع ثلاث سيناريوهات(خيارات) لمستقبل قطاع غزة (كل ذلك مرهون بمدى قدرتهم على القضاء على المقاومة الفلسطينية والسيطرة على القطاع ميدانيا) **وهي على النحو التالي:**

- **الخيار الأول:** بقاء السكان في قطاع غزة، وإسناد الحكم إلى السلطة الفلسطينية.
- **الخيار الثاني:** بقاء السكان في قطاع غزة، واستحداث سلطة عربية محلية من أوساطهم.
- **الخيار الثالث:** إجلاء السكان المدنيين من قطاع غزة إلى سيناء.

مما لا شك فيه أن جوهر العقيدة الصهيونية تقوم على التهجير والاجتثاث، وهذا الامر وجد له تعبيرات مباشرة وصريحة لدى قادة المستوطنين وعدد كبير من الإعلاميين والسياسيين والمحللين العسكريين والسياسيين والأكاديميين والباحثين ورجال الدين، والذين كلهم اتفقوا على إمكانية تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، بالتالي وثيقة وزارة الاستخبارات لم تأت من فراغ بل هي تستند الى مخططات معدة مسبقا، وهو الوثيقة توصي وترجح اعتماد الخيار الثالث والذي يعتمد على "إجلاء السكان" ومخطط للتهجير والتوطين. وترى الوثيقة بان هذا الخيار سيحقق نتائج استراتيجية إيجابية وطويلة الأمد بالنسبة لإسرائيل، وهو خيار بنظر الوثيقة قابل للتنفيذ، ويتطلب من المستوى السياسي الإسرائيلي التحلي بالصرامة في مواجهة الضغط الدولي (وهذا ما تحاول القيام به الحكومة الإسرائيلية على ارض الواقع)، مع التركيز على استقطاب الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل لدعم هذه الخطوة.

وتناقش الوثيقة الخيار الأول والثاني بطريقة نقدية وتقلل من إمكانية وجدوى تطبيقهما، خصوصا وان المشروع الصهيوني يقوم على تعزيز الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي منع أي إمكانية للتواصل السياسي والجغرافي والإداري بينهما، وترى الوثيقة (إن الانقسام القائم بين السكان الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية، وسكان قطاع غزة، هو أحد المعوقات الرئيسية اليوم التي تعترض قيام دولة فلسطينية. ومن غير المعقول أن تصبح نتيجة هذه الحرب، انتصاراً غير مسبوق للحركة الوطنية الفلسطينية، وشق الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية). ومن وجهة النظر الإسرائيلية

فانهم كخيارين لا يقومان بما هو مطلوب إسرائيليا من ردع داخليا وخارجيا، ولا يحدثان تحولات وتغييرات استراتيجية بعد الحرب.

تقدم وثيقة وزارة الاستخبارات الإسرائيلية مقترحا تفصيليا لتطبيقات الخيار الثالث الذي يقوم على **إخلاء السكان المدنيين من قطاع غزة إلى سيناء، عبر** إنشاء مدن من الخيام في منطقة سيناء. وفي وقت لاحق، ستتاح إقامة ممر إنساني لمساعدة السكان المدنيين الغزيين وبناء مدن في منطقة إعادة توطينهم في شمالي سيناء، وإقامة منطقة عازلة خالية بعمق عدة كيلومترات، وعدم السماح بعودة السكان المدنيين إلى النشاط أو السكن قريباً من الحدود. ويقوم هذا الخيار الثالث الإسرائيلي على عدد من الخطوات والسياسات والتكتيكات والمحددات :

- **القصف الجوي:** اليتم تنفيذ العمليات الجوية مع التركيز على شمالي القطاع، من أجل فسح المجال أمام المناورة البرية في المنطقة التي سيتم إخلاؤها، بحيث لا تتطلب قتالاً في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين.
- **المناورة البرية:** تهدف إلى احتلال الأرض بالتدريج، ابتداء من الشمال وعلى امتداد الحدود [الشرقية] وصولاً إلى استكمال احتلال كل قطاع غزة، بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية.
- **جبهة الشمال:** العمل على التقليل من احتمال المخاطرة بفتح الجبهة الشمالية، بالتوازي مع القتال في قطاع غزة.
- **الحركة باتجاه الجنوب:** من المهم ترك المحاور المرورية باتجاه الجنوب مفتوحة، لإتاحة الفرصة لإخلاء السكان المدنيين باتجاه رفح.
- **التبرير الدولي والشرعية الدولية:** عبر الترويج بان تهجير السكان سيؤدي إلى سقوط عدد أقل من الضحايا من السكان المدنيين، مقارنة بعدد المتضررين المتوقع في حال ظلّ السكان في القطاع.
- **التكييف القانوني:** الادعاء بان هذه الحرب هي حرب دفاع عن النفس أمام ضد تنظيم إرهابي قام بتنفيذ غزو عسكري للأراضي الإسرائيلية.
- **فتح الحدود المصرية:** تسعى إسرائيل للضغط على جمهورية مصر العربية للموافقة والسماح بمرور السكان لشمال سيناء.

- **أيديولوجيا:** تدعي الوثيقة بان هذا التهجير سوف يساهم في انجاز تحول أيديولوجي لدى الفلسطينيين حتى في إطار هذا الخيار، سيكون من الضروري إحداث تغيير أيديولوجي لدى السكان، على الرغم من أن إسرائيل لن تكون قادرة على التحكم بالمناهج لأن السكان سيكونون خارج الأراضي الإسرائيلية.
- **استراتيجية الردع:** سيتيح هذا الخيار ردع كبير داخلياً وفي الإقليم بأكمله، وسيشكل رسالة صارمة موجهة إلى حزب الله، حتى لا يتم تنفيذ إجراء مماثل في الجنوب اللبناني.
- **المساهمات في تنفيذ الخيار الثالث:** تنظر الوثيقة الى دعم **الولايات المتحدة للخيار الثالث وممارسة** الضغط على كل من مصر، وتركيا، وقطر، والعربية السعودية، والإمارات، من أجل تمويل المبادرة، إمّا من ناحية الموارد، وإمّا من ناحية استيعاب النازحين، وفي ذات الوقت تدعو الوثيقة الإسرائيلية الى ضرورة تدخل **الدول الأوروبية وكندا في** عمليات الاستيعاب والتوطين.
- **الحملات الإعلامية:** تنظر الوثيقة الى أهمية الحملات الإعلامية والمبرمجة والموجهة.

المواقف من خطط التهجير القسري

– **الموقف الامريكي:** لا تنادي الولايات المتحدة الامريكية صراحةً بالتهجير والتوطين، ولكنها وتحت مبررات الظروف الحرب والدعوات لحماية المدنيين، فهي تدعو الحكومة المصرية للسماح للنازحين الفلسطينيين بالدخول لشمال سيناء، وتوفر بديلا آمنا لمئات الآلاف من سكان غزة. وهذا ما عبر عن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بصورة "ملتبسة" بان الولايات المتحدة الامريكية لا تدعم

الترحيل الجماعي لسكان غزة إلى مصر، لكن "نريد أيضا التأكد من أنهم بعيدون عن الأذى، وأنهم يحصلون على المساعدة التي يحتاجون إليها"، هذه المواقف والتصريحات زاد من خطورتها اعتماد الكونغرس الامريكي لمبلغ 106 مليارات دولار للتعامل مع *الآثار الإنسانية العالمية للغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا وهجمات حماس المروعة على إسرائيل(على حد تعبير المذكرة)، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين في غزة*"، وتنص المذكرة المقدمة من الرئيس الأمريكي للكونغرس على ان *"الدعم الإنساني لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في غزة ودعم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والمناطق المحيطة بها."*، إضافة الى ان المذكرة تحتوي على جزء بعنوان "*مساعدات الهجرة واللجوء*"، طالب فيها بايدن بمبلغ إضافي قيمته 3.495مليارات دولار، ليظل متاحا حتى يتم إنفاقه، لتلبية الاحتياجات الإنسانية. ومن شأن هذه الموارد أن "تدعم المدنيين النازحين والمتضررين من النزاع، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية، وأن تلبي الاحتياجات المحتملة لسكان *غزة الفارين إلى البلدان المجاورة*."

هذه الوثيقة الامريكية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، بان هناك نوايا مبيته وخطط تم وضعها موضع التنفيذ وخصص لها الموارد المالية اللازمة، وتحت الغطاء الانساني وحماية المدنيين وتوفير بيئة امنة فانه سيجري انجاز أكبر عملية تهجير وتوطين في شمال سيناء، عبر الضغط لفتح معبر رفح تحت حجج دخول المساعدات من جهة وكممر انساني من جهة اخرى بما يمكن من مغادرة المدنيين من خلالها.

– **الموقف المصري:** دعوات التهجير تم مقاومتها بشكل مباشر وكبير من قبل الجمهورية العربية المصرية، وما تبعها من إجراءات لرفض فكرة قبول تدفق اللاجئين عبر معبر رفح، باعتباره مدخلا للتهجير وللنكبة الجديدة ولتصدير الازمة من قطاع غزة الى صحراء سيناء، على طريق توطينهم، وقد ابدى الرئيس المصري والحكومة المصرية مواقف واضحة لا لبس فيها والتعبير عن رفضهم للتهجير والتوطين، وبكل وضوح أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في عديد المناسبات أن موقف مصر واضح وثابت ويتلخص برفض سياسات العقاب الجماعي والتهجير، أن مصر لم ولن تسمح بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية.

– **الموقف الأردني:** منذ اللحظة الأولى للحرب على غزة أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية موقفا واضحا وحازما برفض أي "خطوات إسرائيلية" للجوء الفلسطينيين إلى داخل حدوده، معتبرا ذلك "خطا أحمر" من شأنه أن "يصفّي" القضية الفلسطينية بشكل نهائي، والتأكيد على رفضه لـ "سياسة العقاب الجماعي من حصار أو تجويع أو تهجير، مع وجوب "التعامل مع الوضع الإنساني داخل حدود قطاع غزة والضفة الغربية."

– **الموقف الفلسطيني:** كل البيانات والتصريحات والمواقف التي تصدر عن القيادة الفلسطينية تؤكد على ان "التهجير القسري لسكان غزة خط أحمر لا يمكن تجاوزه." وكذلك التأكيد على ضرورة " منع تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة (...) كما أنه لا يجب السماح بتهجير الفلسطينيين من بيوتهم في القدس أو الضفة."

وينطلق الموقف الفلسطيني من استحالة تكرار التهجير الذي عانى منه الفلسطينيين جراء نكبة عام 1948 ونكسة 1967، والتي أدت الى شتات فلسطيني لم يعرف له مثيل داخل دول المضيفة والمحيطة في فلسطين وفي كل ارجاء العالم. واعتبار أي نزوح او تهجير هو اخلاء مؤقت، وبالتالي ضرورة عودة هؤلاء الاشخاص إلى أماكن إقامتهم المعتادة(بيوتهم واملاكهم ومصادر رزقهم). ان التحرك الفلسطيني ينطلق من عدد من المحددات على النحو التالي:

- **الإبادة الجماعية وجرائم الحرب:** ان ما يجري في قطاع غزة من قتل جماعي لا يمكن توصيفه الا تحت بند الإبادة جماعية وجرائم حرب، بل هي أكبر عملية إبادة جماعية تمارس على الهواء مباشرة، والعالم اليوم على مفترق طرق فيما يخص القيم الإنسانية، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ موقف واضح بشان الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، ودعوة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بعدم الكيل بمكيالين فيما يتعلق بجرائم الحرب والإبادة الجماعية، واتخاذ آليات العاجلة للتحقيق في هذه الجرائم.
- **حق الدفاع عن النفس:** ليس من حق المجتمع الدولي مطالبة الضحية الفلسطينية بإدانة نفسها، وكذلك رفض إعطاء شرعية للاحتلال بترخيص قتله للناس تحت حجج ومبررات الدفاع عن النفس، ان دعم الدول الغربية لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها هو الترخيص الذي تستخدمه دولة الاحتلال من ممارسة هذا الإبادة وهذا التطهير وتستخدمه كذلك كغطاء وتبرير لكل هذه جرائم الحرب التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني.

- **مشاريع التهجير والتوطين:** الرفض المطلق لاي مشاريع او أفكار او اقتراحات للتهجير، واعتبارها مشاريع تسعى للإجهاز على القضية الفلسطينية برمتها، وخلق حالة لجوء فلسطينية جديدة سيكون لها تأثيرها الخطير على الإقليم والعالم، والتأكيد على ان الحل او المدخل الحقيقي في معالجة شاملة للقضية الفلسطينية من خلال الإقرار بالحقوق الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين.
- **وقف اطلاق النار والعدوان:** المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار والعدوان على قطاع غزة، وإتاحة المجال للطواقم الطبية والدفاع المدني وطواقم الإنقاذ من انتشال المفقودين من تحت الأنقاض، وإتاحة المجال للمواطنين الفلسطينيين من العودة لبيوتهم واملاكهم ومصادر رزقهم.
- **الممرات الامنة:** ضرورة فتح معبر رفح وممرات إنسانية عاجلة وآمنة تسمح بإدخال كل احتياجات قطاع غزة من الغذاء والماء والوقود، والدواء دون شروط أو قيود أو تحديد لعدد الشاحنات، وكذلك السماح بسفر المصابين/ات للعلاج في الخارج، ووصول طواقم طبية غزة للمساعدة في إنقاذ الجرحى، ورفض المفهوم الإسرائيلي للمرات الامنة التي من شانها ان دفع الناس وتحت تهديد القوة والتدمير والقتل من ترك قطاع غزة نحو شمال سيناء.
- **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا :** العمل على دعوة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من المشارِكة الفاعلة في إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة بشكل كامل، وعودة عملها ومقرها الرئيس في مدينة غزة، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، وان تعمل هذه المنظمات الأممية على ورفض الشروط التي تفرضها إسرائيل والتي تهدف إلى تهجير الفلسطينيين/ات قسراً من شمال غزة إلى جنوبها بشكل قاطع، والعمل على توفير مساكن ومأوي مناسبةً وامنةً وملبيةً لاحتياجاتهم الأساسية لهؤلاء النازحين داخل قطاع غزة وليس خارجه.
- **احتياجات قطاع غزة:** مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل على إعادة إمدادات المياه والكهرباء للسكان المدنيين/ات في قطاع غزة والسماح بتسليم المساعدات الإنسانية والإمدادات الإغاثية التي تدخل إلى غزة بشكل صحيح وإلى جميع محافظات قطاع غزة، بما في ذلك محافظة شمال القطاع ومدينة غزة.
- توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.
- **إدارة قطاع غزة بعد الحرب:** الموقف الفلسطيني واضح شديد الوضوح بانه لن يتم القبول بالحلول الإسرائيلية التي تحاول وأد أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية، بل ان أي افاق يجب ان ينطلق من

حل شامل للقضية الفلسطينية، عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحل قضية اللاجئين وفقا للقرار 194، والتأكيد على وحدة الأرض الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني، وعلى اعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

لا زالت الحرب الدائرة مفتوحة الأبواب على كل الاحتمالات، والمطلوب بالدرجة الأولى وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى كافة الأراضي الفلسطينية، وتوفير الممرات الامنة لتدفق الغذاء والدواء والوقود والماء، ومطلوب تصليب الوحدة الفلسطينية الداخلية امام كل المشاريع التي تسعى للتهجير والتوطين والاجتثاث، وبالتالي العمل على افشال أي نكبة جديدة بحق الشعب الفلسطيني، لأنها ستشكل مدخلا للإجهاز على القضية الفلسطينية.